معهد التخطيط القومي

لقاء الخبراء

العام الأكاديمي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

الحلقة الخامسة

السياسة الحضرية الوطنية

فبراير٢٠٢٤

مقدمة

يعد تطوير سياسة وطنية حضرية خطوة رئيسة لتحديد التوجه ومسار العمل اللازم لدعم التنمية العمرانية. كما أن السياسة الحضرية الوطنية ترسم إطاراً شاملاً للتنسيق بين كافة الجهات المعنية ذات الصلة للتعامل مع القضايا الأكثر إلحاحاً المتعلقة بالتنمية العمرانية السريعة، بما في ذلك التعامل مع العشوائيات وتقنين أوضاعها، والحد من انتشارها، وإمكانية الوصول إلى الأراضي وإتاحتها، والتعامل مع التحديات المترتبة على التغير المناخي وعلى التدهور البيئي ، وتطوير الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، وتحفيز الاقتصاد المحلي ورفع درجة تنافسيته، وإعداد الإطار التشريعي المنظم للتنمية الحضرية، ووضع لوائح لعمليات التخطيط العمراني، وتحفيز الحراك العمراني.

وعند إقرارها واعتمادها من السلطات المختصة، تقدم السياسة العمرانية الحضرية الوطنية إطاراً عاماً لتوجيه التدخلات العامة في المساحات والمناطق الحضرية وتكون مرجعاً للوزارات المركزية والقطاعية المسئولة عن توجيه الموارد العامة للدولة وتوفير البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة. كما يجب أن تكون بمثابة مرجعاً رئيسياً للإصلاح المؤسسي والتشريعي الداعم للتنمية الحضرية المتكاملة. كما توفر السياسة الوطنية الحضرية إطاراً عاماً لرفع الوعي العام والسياسي بالمكاسب المترتبة على التنمية العمرانية المستدامة، كما تعد فرصة لتعزيز التشاور مع الأطراف المعنية في المناطق الحضرية.

مفهوم السياسة الحضرية الوطنية

تعتبر السياسة الحضرية الوطنية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومة لتنسيق الجهود لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وأهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف رقم ١١ المتعلق بجعل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة وشاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

تساهم السياسة الحضرية الوطنية في تعزيز السياسات والإطار المؤسسي والقدرة على إدارة التحضر كعنصر رئيسي في التحول الهيكلي الذي تشهده الجمهورية الجديدة، كما تلقي الضوء على ضرورة تكاتف كافة الجهود لتعزيز التوجه نحو التنمية الحضرية المستدامة. كما تحدد السياسة الحضرية الجديدة البرامج والإجراءات التي تمثل محركات للتغيير والتطوير، من خلال تعظيم الاستفادة من القوى المختلفة، الكامنة والمعقدة، التي توفرها عملية التحضر.

تشجع السياسة الحضرية الوطنية الشراكات والتحالفات مع كافة الجهات المعنية ذات الصلة لتطوير إطاراً مؤسسياً لزيادة التنسيق الرأسي والأفقي بينها، ولتنمية وتطوير القدرات، وصياغة رؤية مشتركة وموحدة للتنمية الحضرية المستدامة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل محدد ومتوافق عليه من الجميع لضمان التزام ومساءلة جميع الأطراف

ذات الصلة أثناء عملية تنفيذها ومتابعتها. وتستخدم السياسة الحضرية الوطنية لقياس مدى التقدم الذي تحرزه الدولة المصرية في التوجه نحو التنمية العمرانية المستدامة.

أسباب الحاجة إلى السياسة الحضرية الوطنية

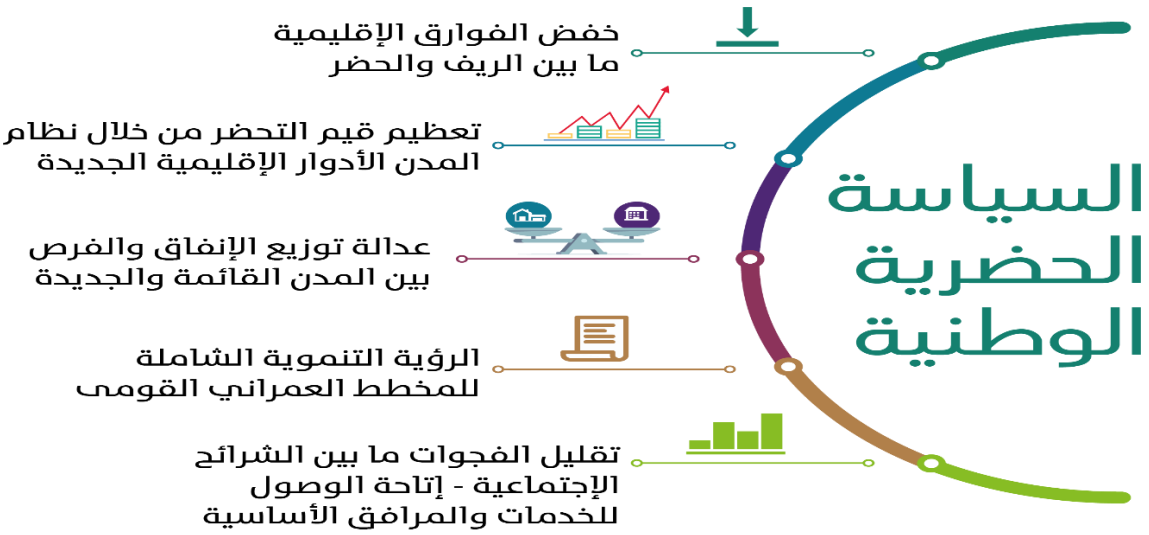

منهجية إعداد السياسة الحضرية الوطنية

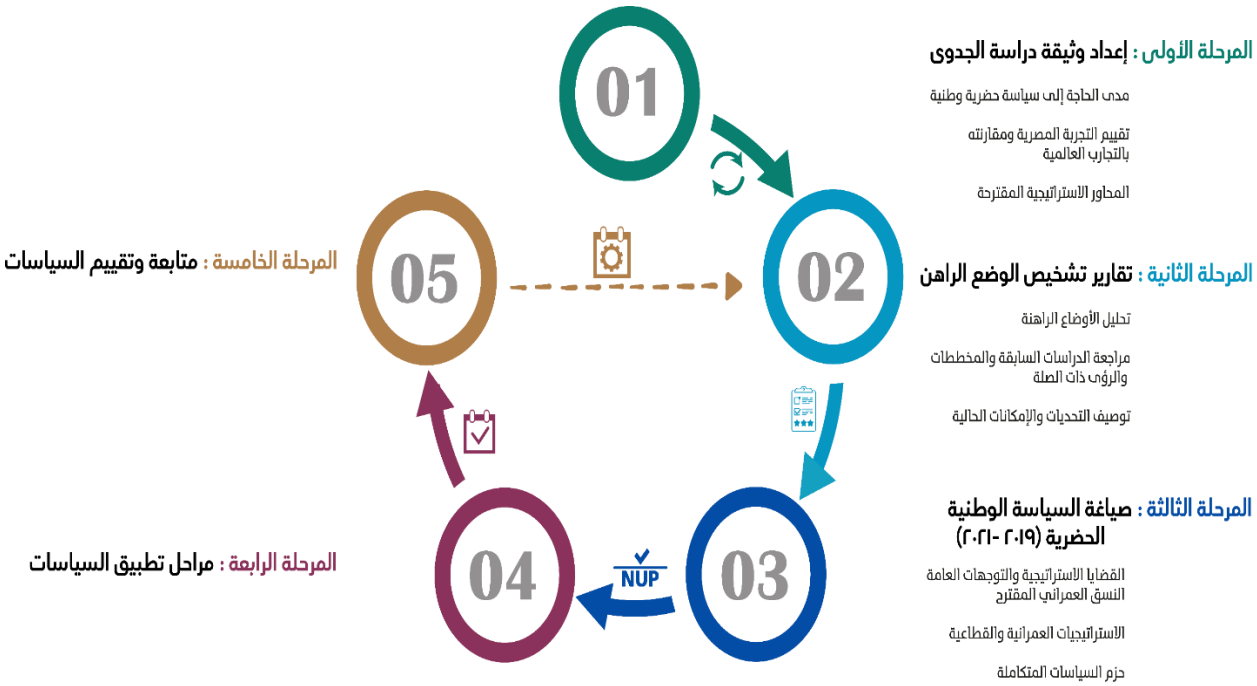

إطار السياسات العامة وحزم السياسات الخاصة

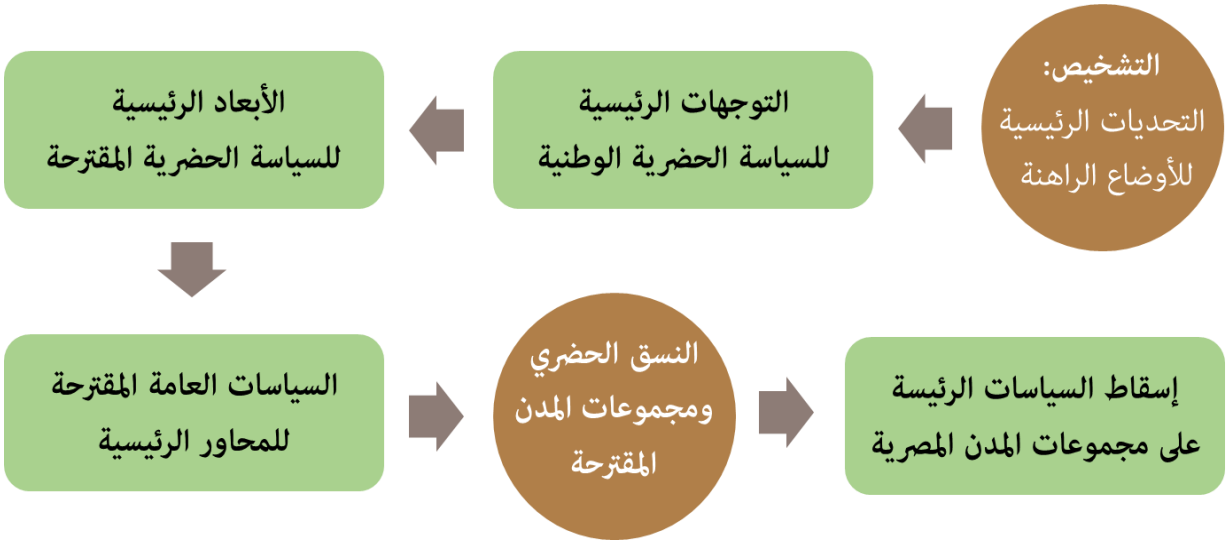

الركائز (الأبعاد) الأساسية للسياسة الحضرية الوطنية

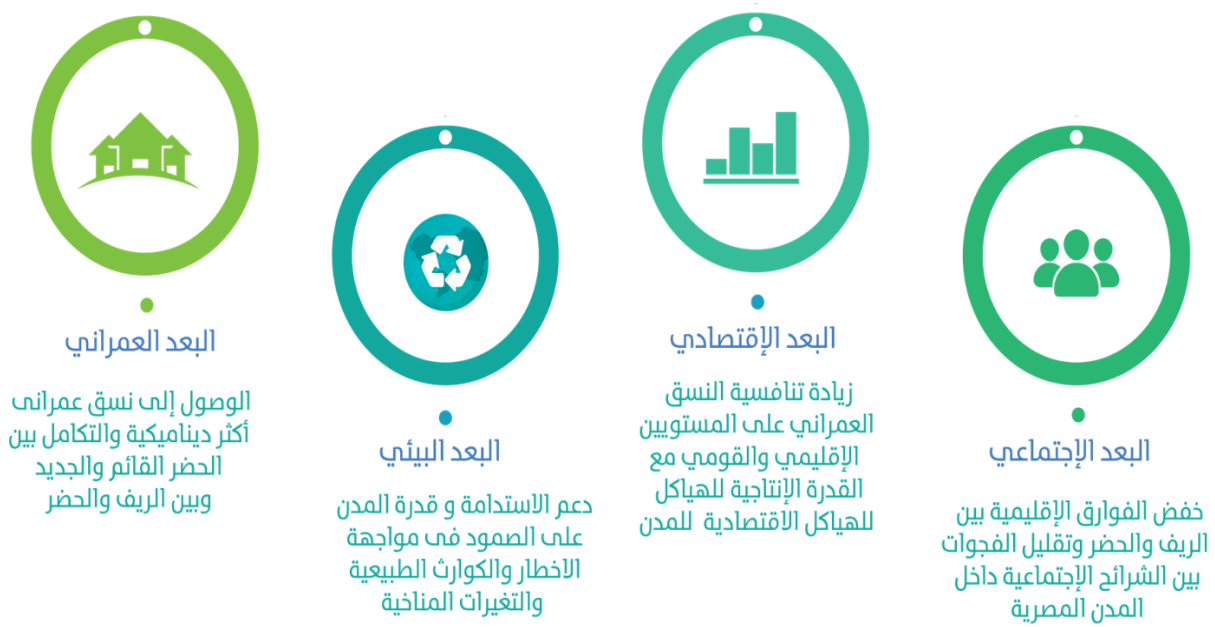

المحاور الاستراتيجية للسياسة الحضرية الوطنية

وفقاً لدراسة الجدوى الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية، وفي إطار المشاورات التي تمت مع كافة الأطراف المعنية ذات الصلة، تم التوافق على أن تتضمن السياسة الحضرية الوطنية خمس محاور رئيسية، تشمل:

- التوازن الإقليمي والتنمية المتكاملة.
- إدارة وتوجيه النمو الحضري.
- تعزيز الاتصالية داخل وبين المدن.
- تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.
- تعزيز أطر الحوكمة الحضرية.

وقد تم مؤخراً اعتماد "السياسة الحضرية الوطنية" من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية.

سبل تعزيز السياسة الحضرية الوطنية

- تفعيل اللامركزية بقانون جديد للإدارة المحلية لمواكبة التوجهات الحديثة.
- تطوير معايير إنشاء القري والمدن والاسترشاد بالمعايير الدولية (المدينة لا تقل عن ١٠٠ ألف نسمة، وهذا ينطبق فقط علي ٤٤ مدينة من ٢٢٧ حاليًا).
- وضع نماذج مغايرة لنظم الإدارة بعاصمة الدولة (القاهرة كمدينة عالمية)/ المدن شبة العالمية (الاسكندرية)/ مدن المنافذ/ مدن التكتلات/ المدن ذات الانتاجية المرتفعة/ والمدن المتداعية عمرانيًا واقتصاديًا.
- ضرورة النظر في مفهوم التكتلات الاقتصادية بين المدن، حيث أنها توفر فرص تنافسية من خلال تكامل الموارد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين مدن التكتلات الاقتصادية وتستطيع جذب استثمارات كثيرة للدولة المصرية، الأمر الذي يتطلب تحديث القوانين ذات الصلة لدعم هذه التكتلات.
- أهمية التركيز على الاقتصاد المحلي جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد العام، لذلك فإن إعداد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية على مستوى المدن، تتماشى مع النسق العمراني الجديد للمدن المصرية وكذلك المخططات الاستراتيجية و القطاعية للمحافظات، يعد أمرًا غاية في الأهمية حيث لا تندرج هذه الخطط على مستوى المدينة تحت مسؤوليات الوزارات ذات الصلة.
- البدء في مرحلة تنفيذ السياسات بالمشاركة مع جميع الوزارات المعنية والجهات التنفيذية بالمحافظات ويتم ذلك من خلال وحدة يتم تشكيلها تكون مسؤولة عن التنفيذ والمتابعة استرشادًا بالبطاقات الوصفية للسياسات القطاعية على مستوى تصنيفات مجموعات المدن المحددة بالسياسة الحضرية الوطنية، وأن يتم وضع معايير لقياس الأداء والمتابعة (KPIs) للسياسات العامة والفرعية.
- مراعاة مصادر التمويل للسياسة الحضرية وإنشاء التكتلات الاقتصادية، حيث أنه مع الأزمات الاقتصادية المتتالية أصبح التمويل المتاح لدى الحكومة، وخاصة الإدارات المحلية لا يكفي الاحتياجات الأساسية لها، لذا يجب أن يؤخذ دور القطاع الخاص في الاعتبار باعتباره أحد الجهات التي تشارك في تنفيذ السياسة الحضرية، وخاصة أن من يقوم بتنفيذ التكتلات الاقتصادية هو القطاع الخاص.
- الحد من الازدواجية والتكرار فيما يتعلق بإعداد مخططات استراتيجية للأقاليم والمحافظات والمدن، حيث إن إعداد المخططات العمرانية من اختصاص هيئة التخطيط العمراني وهى ليست جهة تنفيذية، بينما الخطط المحلية من اختصاص المحافظة وهى جهة تنفيذية، الأمر الذي يتطلب أهمية التنسيق حتى لا يحدث هذا التضارب والتعارض، وانه بالإمكان عند النزول للمستويات التنفيذية أن يتم دراسة ما ورد في الخطط والمخططات، وتحقيق التوافق فيما بينهما بدلًا من حدوث تضارب أو ازدواج.